

تعزز مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي تأسيس شركة تأجير تمويلية مع جهات أخرى، لتسهيل مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد استكمال مشروع قانون التأجير التمويلي في اليمن. وأكد الأخ مصطفى قائد سيف مدير عام الشؤون القانونية بالبنك المركزي أن مشروع قانون التأجير التمويلي تجرى مراحل أعداده النهائية، ومن المقرر الانتهاء منها خلال الأشهر الستة القادمة.

وأوضح سيف له «سببنا» أن قاعدة مفهوم التأجير التمويلي تتلخص في تحقيق الثروات من استعمال الأصول بامتلاكها، حيث لا حاجة للمنشآت في أن تمتلك المعدات الانتاجية لتحقيق الإيرادات، فمجرد استعمال المنشآت لهذه المعدات سيمكثها من تحقيق الإيرادات.

وقال: «بناء على هذه القاعدة تقوم شركات التأجير التمويلي «المؤجر» بشراء وامتلاك الأصل ثم نقل حيازة الأصل للمنشأة «المتأجر» حيث تقوم هذه الأخيرة بمقابل دفعات محددة تدفع للمؤجر، باستعماله لتحقيق الإيرادات، وبذلك يمكن التأجير

مؤسسة التمويل الدولية تعزز تأسيس شركة تمويل تأجيري

التمويل المنشآت من الحصول على الأصول الانتاجية ودون الحاجة إلى استثمار جزء كبير من رأسمالها في هذه الأصول). وأضاف أنه في حالة أخلال المستأجر بدفع الإيجار يقوم المؤجر باستعادة الأصل المؤجر ويبيع، بما يعوضه عن الخسائر التي ترتبت عن عدم دفع ما كان للأصل طوال فترة التأجير، فإن يكون مالكا للأصل بشكل سريع على العكس من الرهن

استعادة الأصل ويبيع، يتم بشكل سريع على العكس من الرهن الحيازي العقاري. وأشار المسئول بالبنك المركزي إلى أن بقاء المؤجر مالكا للأصل المؤجر طوال فترة التأجير بشكل ضمانات كافية بعد ذاتها مما لا يدعو الشركات المؤجرة لطلب ضمانات أخرى إضافية، كما هو الحال في التمويل البنكي.

وقال أن هذه الخاصية الفريدة التي يتميز بها التأجير التمويلي تجعله بديلاً قوياً للأنواع الأخرى من الائتمان البنكي، ويشكل أحد الوسائل المهمة للتمويل المتوسط والطويل الأجل لجميع الشركات بشكل عام الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص، وبما يمكن من توسيع القاعدة الانتاجية للشركات اليمنية.

اللجنة اليمنية-الكوبية المشتركة تجتمع بصنعاء السبت القادم

البلدين وامكانية تفعيل عملها خلال الفترة المقبلة، وبما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين البلدين والشعبين الصديقين. وأكد نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي أنه سيتم خلال اجتماعات اللجنة المشتركة التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون بين اليمن وكوبا في مجالات الصحة والثقافة والرياضة والسياحة والتجارة وفي المجال العلمي.

وتعود العلاقات الدبلوماسية اليمنية-الكوبية إلى أوائل السبعينات، وقد بدأ تنظيم علاقات التعاون بين البلدين في إطار اللجنة الوزارية المشتركة منذ عام ١٩٧٩م.

صنعاء-الميثاق:

تبدأ السبت القادم بصنعاء أعمال اللجنة اليمنية-الكوبية المشتركة التي يرأسها عن جانب بلادنا الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي وعن الجانب الكوبي السيد رامون ريبوسلي ديس نائب وزير الاستثمار الأجنبي والتعاون الاقتصادي.

وأوضح الدكتور المتوكل في تصريح له الميثاق « أن اجتماعات الدورة الثامنة عشر للجنة اليمنية-الكوبية ستبحث ما تم تنفيذه من اتفاقيات التعاون الواعدة بين



□ تعزز الحكومة البدء بتنفيذ عدة خطوات وإجراءات لرفع مستوى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني للمساعدات الخارجية، وفقاً لنتائج الدراسة التي أعدها وعرضتها الحكومة في مؤتمر المانحين بلندن الذي اختتم أعماله الخميس الماضي.

وتتضمن استراتيجية رفع قدرة الاستيعاب للمساعدات الخارجية عناصر رئيسية تحتوي على تبني استراتيجية إصلاح اقتصادي على المستوى الكلي وإعادة هيكلة اقتصادية على المستوى الأصغر أو الجزئي لمعالجة انخفاض الإيرادات النفطية، والإسراع في التقدم في برنامج إصلاح الخدمة المدنية، وتحقيق المزيد من التقدم في تنسيق نشاطات المانحين وتحسين قاعدة المعلومات حول هذه النشاطات.

خطوات عملية لرفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني للمساعدات الخارجية

تطوير استراتيجيات قطاعية مبنية على الأولويات وتنفيذ برنامج إصلاح الإدارة المالية العامة

والرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالقواعد النظامية، وأكثرت أن كلاً من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة قد أحرزاً تقدماً ملموساً في تطوير أنظمة خاصة بالإدارة المالية وتقديم التقارير التي تلي متطلبات كل من الحكومة والمانحين من خلال وجود تقريرين مستخدمين في إعداد التقارير المالية مدققة جميعية لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية، بينما تقوم بتوفير بيانات فعالة لأغراض الإدارة.

وفيما يتعلق بعملية التصحيح والإعداد للمشروعات اعتمدت الوثيقة أن النشاطات المتعلقة بوضع السياسات والتخطيط كانت مفتوحة، ولكن هناك ما يدل على أن عملية التخطيط التنموي لتخفيف الفقر وغيرها من المبادرات على المستوى القطاعي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تحسن من المرجح أن يعكس تحسناً فعالية عملية التصحيح والإعداد للمشروعات. وبحسب الوثيقة فإنه يبدو أن القيام بإيجاد سياسة قطاعية من الاتفاق عليها على نطاق واسع يمثل المطلوب الرئيسي لضمان أن يتم إصطاف المشروعات اصطفاً جيداً مع أولويات الحكومة، وما يتم إحرازه من تقدم على مستوى الاستراتيجية القطاعية ككل أيضاً يساعده على توفير إطار من أجل الاتفاق مع المانحين على الأورار وإجراءات الإدارة. إضافة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة قد حققاً تقدماً ملحوظاً في الوصول إلى اتفاق حول استراتيجية قطاعية تعمل على توفير إطار لاصطاف نشاطات المانحين مع أولويات الحكومة في قطاعي التعليم الأساسي والمياه، ومن المفيد أن تجرى عملية مقارنة بين ما تحقق في قطاع التعليم والمشاركت التي تواجه قطاع الصحة.

ونوهت الوثيقة في مجال التمويل المقابل إلى أن التجربة القطاعية كانت صغيرة من قطاع إلى آخر بالنسبة لإطلاق المبالغ النظرية القادمة من عملية الموافقة على صرف المستحقين للمعايير كثيراً ما تكون بطيئة ومعقدة.

وبالنسبة لموارد العناصر الممولة فإن كلاً من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة قد عمل خارج القواعد المعتادة في نظام الخدمة المدنية، وكلاهما استطاع أن يجد مبررات كانت أعلى من ذلك المحدد في نظام الخدمة المدنية. ومع ذلك فإن هذا الفارق قد تم تصحيحه بدرجة ملحوظة، كما أن هناك مرونه في التوظيف واستخداماً لعقود توظيف قصيرة الأجل، ولكن ما زالت هناك نواحي ضعف رئيسية في عملية تجميع القدرات الوطنية من أجل تعزيز عملية إدارة المساعدات.

وأشارت الوثيقة إلى التقدم المحقق في مجالات الإصلاح الرئيسية والتي تضمنت مشروع تحديث الخدمة المدنية، حيث تم الاتفاق على إطار لتحديث الخدمة المدنية في عام ٢٠٠٠، وتم إحراز بعض التقدم في تنفيذ هذا الإطار، شاملاً ما يوجد من دعم من الإتحاد الأوروبي في ثلاث وزارات تجريبية. وبشكل عام كان التقدم المحقق محدوداً، وقد واجهت بعض مكونات المشروع مثل مشروع تطوير النظام المالي والمحاسبي أفضى مشكلات كبيرة في التنفيذ.

وحول لامركزية السلطات المحلية تم إحراز بعض التقدم في تطوير هيكل لامركزية للحكومة تعمل بفعالية أفضل، غير أن مشكلة تحديد العلاقة ما بين الترتيبات الإدارية المالية العامة، والإطار العام لامركزية ما زالت بحاجة إلى حل، ومن المفترض وفقاً للوثيقة أن يتم استكمال وضع استراتيجيات وطنية لامركزية في هذا العام، والتي من شأنها أن توفر إطاراً يتسم بشمولية أفضل.

ولفت الوثيقة إلى أنه بخصوص الإدارة المالية العامة أقر مجلس الوزراء في شهر أغسطس عام ٢٠٠٥ استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة، وتم التوقيع على اتفاقية شراكة حول الإدارة المالية العامة، وذلك في شهر مايو عام ٢٠٠٦ بين الحكومة وعدد من الجهات الأعضاء في مجتمع الأعمال. وقد أجريت عمليات مراجعة شخصية لتحديد العديد من القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى التصدي لها من أجل تعزيز الإدارة المالية العامة، ما لها من أهمية من أجل تحسين مستوى إدارة المساعدات الخارجية.

على نحو أكثر من تستخدم أية زيادات سريعة في حجم المساعدات حينما يمكن ذلك من أجل رفع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لتخفيض التدفقات، وركزت على العوائق أمام الاقتصاد الكلي وعوائق متعلقة بوظائف حكومية محددة، حيث يجتمع في الأخرى جوانب من العوائق التي تنطبق عن تصرفات فنية وإدارية ومرتبطة بالسياسات وبصرفات المانحين.

وقالت الدراسة إن من الصعوبات الرئيسية في عملية التقييم للعوائق أمام قدرة الاستيعاب للمساعدات في اليمن، تتمثل في عدم توفر بيانات موثوقة على مستوى كل القطاعات والمانحين حول الالتزامات من المساعدات وما تم الصرف منها. ومن المؤشرات للعوائق أمام قدرة الاستيعاب وجود فوارق كبيرة بين المسحوبات الفعلية من المساعدات والالتزامات وبين المسحوبات المخطط لها من تلك المساعدات. ومن المتوقع أن تتم الاستفادة من النتائج لمعالجة المشاكل المتبقية التي تقوم به وحدة التوافق والاصطاف للمساعدات لتوفير قاعدة ما ذات دقة أفضل من الناحية الكمية.

كتاب/جمال مجاهد

وتشمل الاستراتيجية تطوير استراتيجيات قطاعية متناسقة ومبنية على الأولويات والتي يمكن للمانحين أن يقوموا باصطاف نشاطاتهم على ضوئها، وتقييم مدى الاستفادة من الدروس الإيجابية من تجربة كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة من حيث إنضالها وتكرارها في الجهات الحكومية الأخرى، وترشيد البنية الحالية لخدمات تنفيذ المشروعات من أجل تحقيق أقصى حد من الاستفادة لما لها من تأثير إيجابي، وتقليص الخطر المحتمل من أن ملل هذه الترتيبات ربما تفكك المساعدات الخارجية أو تسحب الكلفات من الحكومة.

ومن بين مجالات العمل المقترحة في الاستراتيجية الموافقة على خطة العمل المفصلة لتنفيذ برنامج إصلاح الإدارة المالية العامة من أجل تحسين مستوى الشفافية والشمولية في عمليات الموازنة، ومعالجة نواحي عدم التوافق بين قانون السلطة المحلية والاستراتيجيات القطاعية، وذلك من أجل وضع الظروف الملائمة لتحسين قدرة الاستيعاب للمساعدات الخارجية على المستوى المحلي. بالإضافة إلى تعميق الجهود التي تم اتخاذها حتى الآن لمكافحة الفساد، وذلك من خلال الموافقة على قانون مكافحة الفساد وبلورة استراتيجيات لمكافحة الفساد في المشروعات الممولة من قبل المانحين، لتعزيز ثقة المانحين في برامج الإصلاح التي تقوم بها الحكومة اليمنية.

إدارة المساعدات

وتناولت الدراسة العوائق على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد عمل ارتفاع أسعار النفط على مواصلة الأداء الاقتصادي وإداه الموازنة، ويعتبر كلاً من عبء خدمة الدين ومستوى العجز في المالية الحكومية في حالة معتدلة، ولكن على

قطاعات ومؤسست مختلفة حرزت تقدماً في سرعة الاستيعاب وجودته

يوجد من قلق حول الفساد وتسرباً للموارد فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بوجود إجراءات مرهقة، وأعداد غير كافية من الموظفين من ذوي الخبرة، وعلى وجه الخصوص من الذين يعملون في المهارات لتحديد العقود المطلوبة بفعالية. وبشكل عام يتم استخدام إجراءات المشتريات المبتعة في البنك الدولي، وذلك بالنسبة لنشاطات ممولة من قبل المانحين. ولكن هذه لم تكن دائماً ملائمة ما هو متوقع. إن الاحتمال لوجود عمليات شراء فعالة معين من خلال ما يقوم به كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة، فكلها قام بتطوير نظام مشتريات يلبي متطلبات الجهات المانحة، بينما كلاً النظامين للمشتريات يعملان بكفاءة شديدة، ويؤديان إلى تحقيق تكاليف أدنى للمشتريات مقارنة بعمليات مماثلة تقوم بها وزارات وجهات حكومية أخرى.

وتقوم الوثيقة إلى أن ما يدفع بوجود ترتيبات لتقديم تقارير وإدارة المالية بالنسبة للنشاطات الممولة من قبل المانحين يتمثل في شروط الجهات المانحة، فضلاً عن كونها من أهم

الصادق الاجتماعي للتنمية

ومشروع الأشغال العامة قاما بتطوير نظام مشتريات يلبي

متطلبات المانحين

أولويات الحكومة في مجال الإدارة وتقديم المعلومات. فنتيجة لذلك هناك أنظمة متعددة مخصصة لتقديم التقارير. ومن القيود التي تقف أمام قدرة الحكومة اليمنية لإيجاد أنظمة لتقديم التقارير وإدارة المالية تعمل بفعالية تشمل غايات الروابط بين عمليات وضع السياسات وعمليات الموازنة، وضعف في الجودة للتقارير المالية وفي الالتزام الزمني بمواعيد تقديمها، واستخدام جهات القطاع العام المختلفة لأنظمة محاسبية مختلفة، وضعف أنظمة المراجعة الخاصة بإدارة المالية، وضعف أنظمة المراجعة

تأمين قدرة الاستيعاب

وأشارت الدراسة التي حصلت عليها « الميثاق» إلى وجود تباين فيما بين القطاعات المختلفة في سرعة الاستيعاب للمساعدات الخارجية ومستوى جودة ذلك الاستيعاب، وعلى الرغم من أن حجم ما تتلقاه اليمن من مساعدات منخفضة مقارنة بكثير من الدول التي تشبه اليمن من حيث الإختياج لتلك المساعدات وسياساتها المتبعة وخصائصها المؤسسية، فإن هناك عدم التناسق الملحوظ ما تم إحرازه من تقدم ملموس في مجاله، والتخلص من بعض الإختناقات الرئيسية التي تعمل على إعاقة إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية. كما أن الميزة الحاسمة التي تسمم بها القطاعات والمؤسسات التي أحزرت تقدم جيداً بالذكر تتمثل في وجود استراتيجية متناسقة على مستوى القطاع، تعمل على تحديد أهداف متفق عليها، ويتم فيها تحديد الأورار والمستويات على نحو واضح.

وشددت الدراسة على أهمية أن يكون هناك تقدم متواصل في عملية الإصلاح، وذلك في مجالات أداء الخدمة المدنية واللامركزية والتحكم في الفساد والإدارة المالية العامة. وتهدف الدراسة إلى تقديم موجز تحليلي للقدرة على استيعاب المساعدات الخارجية في اليمن، شاملة الوضع الحالي وتحديد ما هي التحديات والعوائق بالإضافة إلى تحديد الغرض الموجودة على المستويين الاقتصادي والشمولي والأصغر. كما أن هذه الدراسة تقدم توصيات وخطوط إرشادية عملية لتحسين القدرة على الاستيعاب، ومن ثم زيادة التدفق للمساعدات إلى اليمن.

وتعتبر الدراسة جزءاً لا يتجزأ من وثيقة السياسات الخاصة بالمساعدات، إذ أنها تقدم تحليلاً مفصلاً للتحديات التي يتجنى على السياسات الخاصة بالمساعدات التصدي لها.

وقالت الدراسة إن وجود الإهتمامات حول قدرة الاستيعاب يعكس الإهتمامات حول الفعالية للمساعدات في الوصول إلى نمو اقتصادي وتخفيف من الفقر، مقيد بالعوائق الاقتصادية على المستوى الكلي، وعوائق مؤسسية وعوائق مرتبطة بالسياسات، وعوائق فنية وإدارية، وأخيراً عوائق ناجمة عن تصرفات المانحين.

وتسعى الدراسة إلى تقييم الألة حول طبيعة هذه العوائق في اليمن وما لها من مغان ضمنية ما لدى اليمن من قدرة في استخدام مساعدات من المتوقع أن ترفع مستوياتها على نحو ملموس، وتستوجب هذه الدراسة القيام

مؤشرات اقتصادية

الإمارات تقول سدي حسان وسردود بقرض قيمته ١٥٠ مليون دولار

صرح الدكتور جلال إبراهيم فقيرة وزير الزراعة والري أن دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وافقت على تمويل مشروع سدي حسان بمحافظة أبين وسردود بتكلفة تبلغ ١٥٠ مليون دولار كقرض من الإمارات لبلدنا. وأضاف فقيرة أن الوزارة ستقوم بفقور وصول المتكدة الرسمية بالموافقة، باستكمال الإجراءات القانونية والدستورية لوثائق المشروع وعرضها على مجلسي الوزراء والنواب لراجعتهما وإقرارها ومن ثم إصدارها من قبل فضاة رئيس الجمهورية في هيئة قانون.

وتوقع وزير الزراعة والري أن تستكمل إجراءات الوثائق مع نهاية العام الجاري لتبدأ عملية التنفيذ لهذين المشروعين المهمين وللذين سيحززان من الخزون المائي وخدمة الزراعة والاقتصاد الوطني.

الجدير بالذكر أن هذا القرض كانت دولة الإمارات قد التزمت بمحه لليمن قبل أن تأتي فكرة مؤتمر المانحين بلندن لدعم الاقتصاد اليمني.

□□□

إعلان المنطقتين الصناعيتين في عدن والحديدة الشهر الجاري

أكد الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة أنه سيتم الإعلان عن المنطقة الصناعية بعدن خلال الشهر الجاري، ومن ثم إعلان المنطقة الصناعية بالحديدة.

وقال شيخ إنه تم الانتهاء بشكل كلي من الدراسات الخاصة بعدن والحديدة، وأنه يتم ترجمة الوثائق إلى الإنجليزية.. منوهاً إلى القرار المتخذ من قبل مجلس الوزراء بشأن المنطقة الصناعية بعدن.

وأضاف وزير الصناعة والتجارة له «٦٦ سبتمبر» أنه يتم الآن ترتيب لعقود التأجير من قبل وزارتي الصناعة والتجارة والشؤون القانونية ومحافظتي عدن والحديدة تمهيداً لإعلان المنطقتين الصناعيتين في المحافظتين.

وأشار شيخ إلى أن قانون المناطق الصناعية يتضمن الإعلان للمستثمرين الراغبين في تطويرها، ويدخل الوزارة مع المستثمرين في اتفاقيات إعادة تأجيرها للمستعين. وقال: «تبعث مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسألة تطوير بعض هذه المناطق، وعندما مناطق تم حجز الأرض لها، وتم تثبيت وثائقها ووضع لها العلامات النهائية، وهي المناطق الجديدة في كل من لحج وأبين وحضرموت والمزينة، وستبدأ الدراسات بشأنها العام القادم.

ولفتاً إلى أن شركة مصرية كبيرة تقوم بدراسات البنية الأساسية المتمثلة في الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف وغيرها.. وذلك في إطار اتفاقية معها.. وأنه قد بدأت العمل وأنجزت عدن والحديدة وسوف تسلم المكللا.. وقد قامت الشركة بزيارات ميدانية وزودت بمعلومات عن بقية المناطق الصناعية لإجراء دراسات لها.

□□□

وزراء الثروة السمكية العرب يجتمعون بصنعاء في ٢٥ نوفمبر

تجري الاستعدادات والتحضيرات لعقد الاجتماع الوزاري للوزراء العرب المعنيين بالثروة السمكية خلال الفترة ٢٥-٢٦ نوفمبر الجاري بصنعاء.

وأوضح الأخ عبدالحافظ السمة وكيل وزارة الثروة السمكية رئيس اللجنة التحضيرية أن الاجتماع يهدف إلى إنشاء المجلس العربي للثروة السمكية ضمن تكوينات الجامعة العربية وإقرار النظام الأساسي للمجلس ليتم بعدها تشكيل الأمانة العامة.

وأضاف السمة أن المجلس المكون ومقره في صنعاء سيعمل على إيجاد الآليات والطرق والوسائل لتنمية الاستثمارات ودعم التجارة البينية وتطوير أجهزة المعلومات وبما من شأنه استدامة المعلومات التي تمكن من استدامة القطاع السمكي وحماية الموارد السمكية. مشيراً إلى أن تكوين المجلس العربي للثروة السمكية سيعمل على تعزيز القدرات العربية ورسم السياسات وإيجاد التشريعات الموحدة لضمان إيجاد تكتل عربي اقتصادي يحقق الأهداف المرسومة أمام هذا المجلس.